الأخطاء الطبية مازالت ضمن النسب العالمية.. خطوات جدية لتنظيم مهنة التجميل

نقيب الأطباء لـ«الوطن»: نتواصل مع وزارتي الصحة والعدل لوضع مشروع قانون المسؤولية الطبية

محمد منار حميجو

بين نقيب الأطباء غسان فندي أنه حالياً يتم التواصل مع الجهات المعنية في وزارتي الصحة والعدل لدراسة وإمكانية وضع مشروع قانون المسؤولية الطبية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف فندي: إنه قبل الخوض في هذا الموضوع يتطلب منا تحقيق أمرين الأول التأمين على الأخطاء الطبية والثاني وضع بروتوكولات طبية للأمراض وعلاجاتها.

وأكد أن العمل جار في كل المستويات وذلك من خلال المباحثات مع مؤسسات التأمين والمؤسسة السورية للتأمين وهيئة الإشراف على التأمين وبعض الشركات الخاصة لاختيار الأنسب لموضوع التأمين على الأخطاء الطبية، مبيناً أن الهدف من ذلك هو تأمين الطبيب على عمله بمعنى أنه يتم تعويض المريض من شركة التأمين من دون إهدار الموضوع الجزائي في حال كان خطأ جسيم من الطبيب.

وبين فندي أن الأخطاء الطبية في سورية مازالت ضمن النسب العالمية وهذا ما يدل عليه عدد الشكاوى التي ترد إلى النقابة من دون أن يذكر إحصائيات عن هذا الموضوع، مضيفاً: الأخطاء الطبية موجودة في كل دول العالم وهي بنسب مختلفة من دولة إلى أخرى وحتى مسألة اكتشافها تختلف من دولة إلى أخرى.

فندي أشار إلى أنه النقابة بصدد تنظيم وضع بروتوكولات طبية للتعريف بالأمراض وكيفية علاجاتها بالتعاون مع الروابط العلمية في النقابة وذلك حتى ندخل إلى موضوع وضع مشروع قانون للمسؤولية الطبية.

وفيما يتعلق بموضوع الأطباء المغتربين أكد فندي أن شعار النقابة الحفاظ على التواصل مع الأطباء المغتربين وذلك بإبقائهم أعضاء في النقابة مثلهم مثل الطبيب الذي يمارس المهنة داخل سورية ولهم الحقوق ذاتها، مضيفاً: نسعى للاستفادة منهم قدر الإمكان من الناحية العلمية وارتباطهم بالوطن.

ولفت إلى أن كل الجهات المعنية في القطاع الصحي تعمل للحفاظ على الجسم الطبي، لافتاً إلى أن هناك أطباء يغادرون لتحسين وضعهم العلمي وآخرين لتحسين وضعهم المادي.

وفيما يتعلق بموضوع التعرفة الطبية أكد فندي أنه هناك عشوائية في هذا الموضوع لكن ليس كل الأطباء يتقاضون تعرفة عالية وهذا لا يعني أن هؤلاء الأطباء الذين يتقاضون تعرفة أقل هم بمستوى علمي أقل من الأطباء الذين يتقاضون تعرفة عالية، داعياً الأطباء إلى تقدير حالة المريض بغض النظر عن إمكانياته المادية، مضيفاً: أعتقد أنه لا طبيب يرفض معالجة مريض حتى إن لم يكن لديه إمكانية مادية.

وأشار إلى أن آثار الحرب الظالمة على سورية بكل تأكيد أرخت بظلالها على أجور الأطباء في سورية وقدرة المواطن على دفع هذه الأجور وبالتالي فإن موضوع التعرفة الطبية أمر شائك إلى حد ما.

وفيما يتعلق بموضوع تنظيم مهنة التجميل قال فندي: أعتقد أننا خطونا خطوات جدية في هذا الموضوع ولا أقول انتهينا من تنظيم هذه المهنة بشكل كامل وهناك الكثير من التدابير المخالفة تم بترها بشكل كامل وبقي بعض المخالفات هنا وهناك يتم العمل على حلها، داعياً المرضى للمساعدة في هذا الموضوع.

ولفت فندي إلى موضوع أطباء التخدير بأنه يتم العمل على زيادة عدد الأطباء من هذا الاختصاص من خلال زيادة المغريات لخريجي الجامعات لتشجيعهم على الدخول بهذا الاختصاص باعتباره الحل الأمثل.

> مباحثات مع شركات التأمين الصحي بخصوص التأمين على أخطاء الأطباء

تنفيذي حمص يصدق على مشروع الأبنية الآيلة للسقوط

رئيس مجلس المدينة لـ«الوطن» إزالة ٧٠ بناء متضرراً بشكل كلي و٣٠٠ جزئي والباقي ٤٠٠ بناء

حمص- نبال إبراهيم

صدق المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حمص خلال اجتماعه يوم أمس برئاسة محافظ حمص المهندس نمير مخلوف على عدد من المشاريع الخدمية في المدينة ومناطق بالريف، وناقش العديد من القضايا والمشاريع والمواضيع الخدمية الأخرى المدرجة في جدول أعماله.

وبين مصدر في محافظة حمص لـ«الوطن» أن المكتب التنفيذي صدق خلال جلسته على مشروع الأبنية الآيلة للسقوط في مدينة حمص، ومشروع تعبيد وتزفيت طرق في بلدية نوبحة، إضافة إلى مشروع تعديل المخطط التنظيمي الرقمي لكل من قريتي عين التينة والرابية بالريف الغربي.

وأشار المصدر إلى أن المجلس وافق أيضاً على مشروع رفع طبوغرافي لقرية البعيرية، وتصديق قطع حساب بلدية الشامة، وإجراء مناقلة ضمن الموازنة الجارية لمديرية زراعة حمص لعام ٢٠٢٣.

بدوره أكد رئيس مجلس مدينة حمص عبد الله البواب لـ«الوطن» أهمية مشروع الأبنية الآيلة للسقوط الذي تم التصديق عليه في المكتب التنفيذي لما له من إزالة للخطورة على السلامة العامة والمرورية إضافة للتشويه البصري، مبيناً أن المشروع يتضمن إزالة الأبنية الخطرة التي تضررت جراء الحرب سابقاً والتي تم تخضيعها للقانون رقم ٣ المتضمن إزالة الأبنية الآيلة للسقوط الخطرة على السلامة العامة.

وأشار البواب إلى أنه تم خلال السنوات الماضية إزالة نحو ٧٠ بناء سكنياً في مدينة حمص كان متضرراً بشكل كلي ونحو ٣٠٠ بناء كان متضرراً بشكل جزئي، لافتاً إلى أنه يوجد حتى تاريخه الكثير من الأبنية المتضررة بشكل كلي وجزئي في عدد من أحياء المدينة التي يتجاوز عددها ٤٠٠ بناء سكني متضرر بشكل كلي وجزئي يحتاج إلى إزالة.

المحتجون عطلوا مظاهر الحياة بالمحافظة

إغلاق الطرقات والدوائر الحكومية مستمر في السويداء

السويداء- عبير رسيموعة

لليوم الثاني على التوالي تواصلت حالة الشلل التي فرضها عدد من المحتجين في محافظة السويداء، جراء فرضهم حالة إغلاق كامل للفعاليات التجارية والمحال ومنع الموظفين من التوجه إلى عملهم في مؤسساتهم الحكومية.

المحتجون الذين واصلوا قطع الطرقات أصروا على مواصلة احتجاجاتهم، ولاقت تحركاتهم والشعارات والهتافات التي أطلقوها تغطية إعلامية كبيرة من قبل مواقع ووسائل إعلام خارجية، وبدا أن تحركهم الإعلامي أكبر مما هو واقع على الأرض.

وانعكس التعطيل المتعمد للمؤسسات الحكومية الذي فرضه محتجو السويداء على كل مظاهر الحياة في المحافظة، حيث رصدت «الوطن» وقوف العشرات من أصحاب المحطات أمام أبواب المصارف بغية ترصيد حساباتهم ليصار إلى تزويدهم بمادة المحروقات من فرع المحروقات الذي تم إغلاقه كذلك من المحتجين، يضاف إلى أصحاب المحطات عدم قدرة المخابز على ترصيد مبالغ أثمان المازوت اللازم لعملهم بغية تأمين احتياج المخابز في كل الفروع سواء المخابز الآلية أم الخاصة.

وأشار أصحاب الأفران الخاصة والأخرى العاملة بنظام الإشراف إلى إشكالية أخرى وهي عدم قدرتهم على تأمين الخبز للأهالي خلال الـ٢٤ ساعة الماضية جراء توقف الشبكة وعدم قدرتهم على قطع البطاقات للأهالي مشيرين إلى أنه ولتسيير العمل حاولوا مراجعة شركة تكامل ليتبين أنه تم إغلاقها هي الأخرى للسبب ذاته متسائلين عن كيفية الخروج من هذه الإشكاليات جميعها ضمن الظروف الحالية التي تواجهها المحافظة من إغلاقات لكامل الدوائر الحكومية.

كما سجلت «الوطن» خلال زيارتها لفرع المخابز الآلية اعتماد المخابز على العمال المقيمين ضمن المدينة فقط جراء عدم قدرة باقي العمال من القرى على الوصول إلى عملهم جراء قطع الطرقات بين القرى والمدينة الأمر الذي أنهك العمال القائمين على رأس عملهم مع عدم معرفتهم إلى أي مدى يستطيعون مواصلة العمل حسبما أشاروا لـ«الوطن».

أسواق المحافظة شهدت حركة خفيفة بعد سماح المحتجين لأصحاب المحال بفتحها بعد الساعة الثانية ظهراً لتأمين احتياجات الأهالي مع ارتفاعات ملاحقة بالأسعار لكل المواد الغذائية يضاف إليها الأدوية بسبب تمنع أصحاب الشركات والموردين عن إرسال سيارات البضائع والأدوية إلى المحافظة خوفاً من أن يطولها العبث أو أن يتم منعها من الدخول.

في غضون ذلك أعلن فرع الهجرة والجوازات في السويداء عن عودة منح جوازات السفر المستعجلة عبر الحجز على المنصة حصراً بناء على تعليمات الإدارة العامة.

وأكد أن رسم الجواز الفوري مليون و٢ آلاف ليرة مازال كما هو من دون أي تعديل.

وأكد أهالي أنهم عند مراجعتهم الفرع لاستكمال أوراق جوازاتهم حسب موعد حجز المنصة اصطدموا بعدم قدرتهم على دفع الرسوم جراء إغلاق المصارف قسراً من المحتجين في المحافظة علماً أن صدور قرار اليوم أتاح دفع رسوم جواز السفر الفوري عبر الدفع الإلكتروني ولم يعد ضمن المصارف على أن يبقى رسم الجواز الخارجي ضمن المصارف.

وخلال وجود «الوطن» بين المحتجين تمت محاولة التواصل مع البعض منهم ممن جرى تسميتهم أصحاب قرار للعدول عن قرار قطع الطرقات لما سيلحق المحافظة من أضرار، ليأتي الجواب بأن الإضراب مستمر ولن يتراجعوا عن قراراتهم حتى يتم الاستجابة إلى مطالبهم.

مشروع الشيخ بدر تأخر فقط خمس سنوات

المحافظة: معوقات كثيرة أخرت التنفيذ وأعمال البنى التحتية أصبحت في مراحلها الأخيرة

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكوى من الحرفيين والصناعيين المخصصين في المنطقة الصناعية بالشيخ بدر عبر عضو مجلس المحافظة عن منطقة الشيخ بدر، حسين العلي جاء فيها: حصل تأخير كبير في مشروع المنطقة الصناعية في الشيخ بدر حيث تم التعاقد على تنفيذ البنى التحتية والموقع مع فرع السدود منذ عام ٢٠١٧ وبمدة ٢٠٠ يوم فقط وبالتالي كان من المفترض أن تنجز الأعمال عام ٢٠١٨، لكن لم تنجز ومضى أكثر من خمس سنوات على انتهاء المدة العقدية وحتى الآن مازالت الشركة تعمل في الموقع ببطء شديد وأحياناً تتوقف وهذا التأخير انعكس سلباً وبشكل كبير على المخصصين في هذه المنطقة من حرفيين ومستثمرين حيث زادت تكاليف البناء بشكل جنوني ولأضعاف كبيرة مقارنة بتكاليف ٢٠١٨ وهذا ما سيمنع معظم المخصصين من إقامة البناء لعجزهم عن ذلك.

وطالب المشتكون بالإسراع بتسليم المنطقة الصناعية لمجلس المدينة ومن ثم للمخصصين، وتمديد مدة تشييد الأبنية على المقاسم المخصصة لمدة لا تقل عن سنتين مع منح قروض تسهيلية كافية حيث إن المصرف الصناعي لا يمنح سوى ٨٥٠ ألف ليرة للمتر المربع وهذا مبلغ غير كاف ولا يغطي إلا نسبة بسيطة من التكلفة، وزيادة التكاليف يجب أن تتحملها الجهة المسؤولة عن التأخير وليس المخصصين وهذا الأمر يجب الوقوف عنده وإنصاف المخصصين سواء من خلال التعويض أو من خلال تسهيلات القروض إضافة لإعفائهم من أي فوائد وغرامات قد تترتب عليهم لأسباب مختلفة.

مدير فرع السدود عمار القاضي أكد أنهم كجهة منفذة للمشروع بذلوا جهوداً كبيرة حتى تمت معالجة المعوقات في أرض المشروع سواء بالنسبة لنقل مكب القمامة الذي كان في الموقع أم بالنسبة لأعمدة وخطوط الكهرباء أو غيرها، مشيراً إلى أن كامل مدة التأخير مبرر وأن المشروع بات في مرحلة التشطيب الأخيرة بعد أن تم تزفيت الشوارع.

محافظة طرطوس وعبر المكتب الصحفي أجابت عن الشكوى بالقول: بالنسبة للتأخير الحاصل في إنجاز البنى التحتية للمنطقة الصناعية في الشيخ بدر وعدم الالتزام بالمدة العقدية فإنه توجد مبررات واضحة أعاقت التنفيذ منذ البدء بأعمال البنى التحتية ومنها: مكب النفايات الموجود ضمن المنطقة الصناعية الذي استنفد وقتاً كبيراً لتأمين مطمر ليتم نقل النفايات إليه وما تلاها من أعمال ردم وتسوية ضمن المكب، إضافة لأبراج التوتر التابعة لخطوط ٦٦ ك. ف. أ التي أعاقت العمل ضمن حرم التوتر واحتاجت أيضاً لبعض الوقت حتى تمت الموافقة على نقلها وإبعاد خطرها عن المنطقة الصناعية إضافة إلى تعديل مدخل المنطقة الصناعية وتفريغ المقاسم الطابقية.

وكلها أعمال إضافية طرأت على العقد الالتزام بالمدة العقدية فإنه توجد مبررات استنادية في جهة مقاسم مواد البناء، حيث تم إيقاف الأعمال في هذه الجهة حتى تتم المباشرة بأعمال الجدران لتجنب التخريب والهدر للبنى التحتية المنجزة والإضبارة حالياً قيد التصديق في الوزارة.

وأضافت المحافظة: ومع كل هذه الصعوبات والمعوقات فإن إنجاز كل أعمال البنى التحتية أصبح في مراحله الأخيرة، حيث تم تزفيت المنطقة الصناعية بشكل كامل وبلغت نسبة الإنجاز الفعلية ٩٨ بالمئة، وحرصاً من المحافظة على إيصال الخدمات للمنطقة الصناعية تم إبرام عقد لتأمين الكهرباء للمنطقة الصناعية عن طريق وصلها بالتوتر المتوسط والعقد قيد التسليم أصولاً، كما تم إبرام وإنجاز واستلام عقد إيصال المياه الحلوة من الخزان الرئيسي إلى المقاسم.

وبالنسبة لتمديد مدة تشييد الأبنية من الحرفيين قالت في ردها: نص القرار ٦٦ لعام ٢٠١٨ بشكل واضح على تحديد الفترة الزمنية اللازمة لبناء المقاسم منذ لحظة إبرام العقد، لكن أغلب الحرفيين لم يلتزموا بالمدة المحددة وتطبيقاً للقانون تم توجيه إنذارات لهم من مجلس مدينة الشيخ بدر.

وفيما يخص القروض تم التوجيه من وزارة الإدارة المحلية والبيئة للمصارف بتقديم التسهيلات المطلوبة والإقراض بضمانة المقسم المخصص.

وبالنسبة التكاليف التي يتحملها الحرفي فقد نص القرار ٦٦ لعام ٢٠١٨ على كل التكاليف التي يتحملها الحرفي والتي تدخل في تحديد سعر المتر المربع، كما أنه عند التخصيص وإبرام العقود مع الحرفيين توجد موافقة خطية للالتزام بكل ما نص عليه القرار /٦٦/ الناظم لإحداث واستثمار المناطق الصناعية والحرفية في الوحدات الإدارية.